

واشنطن: لا يجب إلزام إسرائيل بالانسحاب من الأراضي الفلسطينية دون ضمانات



لاهاي - أ ف ب

شدت الولايات المتحدة أمام محكمة العدل الدولية الأربعاء، على أنه لا يجب إلزام إسرائيل قانونياً بالانسحاب من الأراضي الفلسطينية دون أن تحصل على ضمانات أمنية

وتدلي 52 دولة هذا الأسبوع برأيها، خلال جلسات استماع علنية أمام محكمة العدل الدولية، والتي طُلب منها تقديم «رأي استشاري» غير ملزم بشأن التبعات القانونية لاحتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية منذ العام 1967

وبدأت جلسات الاستماع الاثنين، بشهادات مدتها ثلاث ساعات قدّمها مسؤولون فلسطينيون، اتهموا الإسرائيليين بإدارة «نظام» استعمار وفصل عنصري

ودعت معظم الدول التي أدلت برأيها حتى الآن، إسرائيل إلى إنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية، غير أن واشنطن دافعت عن حليفها. وقال المستشار القانوني في وزارة الخارجية الأميركية ريتشارد فيسيك: «لا يجب أن تخلص المحكمة إلى أن إسرائيل ملزمة قانوناً بالانسحاب الفوري وغير المشروط من الأراضي المحتلة»، وأضاف: «أي تحرك نحو انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية وغزة يتطلب النظر في الاحتياجات الأمنية الفعلية لإسرائيل».

وأكد فيسيك أن أعمال العنف هذه «تعزز تصميم الولايات المتحدة على التوصل بصورة عاجلة إلى سلام نهائي»، لكن «المفاوضات هي الطريق إلى السلام الدائم».

من جهته، قال ممثل فرنسا ديبغو كولاس: «لا يمكن الاعتراف بأي شكل من أشكال ضم الأراضي حتى ولو جزئياً، بموجب القانون الدولي».

وأكد «دعم فرنسا المستمر» ل «حل الدولتين عن طريق التفاوض»، داعياً إلى إعادة إطلاق «حاسمة وذات مصداقية» لعملية السلام.

وتأتي جلسات الاستماع هذه وسط ضغوط قانونية دولية متزايدة على إسرائيل التي تشن حرباً على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، قتل فيها حتى الآن أكثر من 29 ألفاً من الفلسطينيين

«ضعف الموقف الأمريكي» -

وتعليقاً على هذه التصريحات، قال وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي الأربعاء: «أعتقد أن المداخلة الأمريكية ليست جديدة، مداخلتها فيها بعد سياسي أكثر من قانوني»، معتبراً أنها «تؤكد على ضعف الموقف الأمريكي حيال ما يتم». «مناقشته هنا في محكمة العدل الدولية

». «ولفت إلى أن واشنطن أصرت على أن يُطرح النزاع الإسرائيلي الفلسطيني «في مندييات أخرى، وليس هنا

وأضاف: «حاولنا على مدار 75 عاماً الحصول على هذا المسار بالمفاوضات، ولطالما عرقل الرفض الإسرائيلي بالفيديو «الأمريكي قرارات عدة من الأمم المتحدة»، وتابع: «لذلك أتينا إلى محكمة العدل الدولية

وفي العام 2022، طلبت الأمم المتحدة من محكمة العدل الدولية إصدار «رأي استشاري» غير ملزم بشأن «التبعات «القانونية الناشئة من سياسات وممارسات إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية

ويتعلق ذلك ب «احتلالها الطويل الأمد للأرض الفلسطينية منذ العام 1967 واستيطانها وضمها، بما في ذلك التدابير «الرامية إلى تغيير التكوين الديموغرافي لمدينة القدس وطابعها ووضعها

ومنذ نكسة 1967، تسيطر إسرائيل على الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية ومرتفعات الجولان وقطاع غزة. واحتلت إسرائيل هذه المناطق الممتدة على 70 ألف كيلومتر مربع

ولن تشارك إسرائيل في جلسات الاستماع، لكنها قدمت نصاً بتاريخ 24 يوليو 2023 حضت فيه المحكمة على رفض إصدار رأي بشأن القضية

«من جهتها، قالت ممثلة مصر في المرافعات ياسمين موسى: إن الاحتلال الإسرائيلي «انتهاك مستمر للقانون الدولي وأضافت موسى الأربعة: «إن عواقب الاحتلال الإسرائيلي الذي طال أمده واضحة، ولا يمكن أن يكون هناك سلام أو استقرار أو ازدهار دون احترام سيادة القانون».

وقال سفير جنوب إفريقيا، لدى هولندا فوسيموزي مادونسيلا الثلاثاء: «إن سياسات إسرائيل في الأراضي الفلسطينية «شكل أكثر تطرفاً» من الفصل العنصري الذي عرفته جنوب إفريقيا

وهذه القضية منفصلة عن قضية رفعتها بريتوريا إلى محكمة العدل الدولية ضد إسرائيل بتهمة ارتكاب أفعال إبادة جماعية في هجومها على غزة

وقضت محكمة العدل الدولية في تلك القضية في 26 يناير/ كانون الثاني الماضي، بأنّ على إسرائيل أن تفعل كل ما في وسعها لمنع الإبادة الجماعية والسماح بدخول المساعدات الإنسانية إلى غزة، بدون أن تصل إلى حدّ الأمر بوقف إطلاق النار.